

Distr.: General  
27 October 2017  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

## الوثائق الرسمية

## اللجنة الخامسة

## محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٥:٠٠.

الرئيس: السيد تومو مونتي ..... (الكاميرون)  
رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويس ماسيو

## المحتويات

البند ١٣٧ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج

البند ١٤٥ من جدول الأعمال: تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن  
إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).

الرجاء إعادة استعمال الورق

17-17575 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٠.

**البند ١٣٧ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (A/72/16)**  
و (A/72/73/Rev.1 و A/72/72)

١ - الرئيس: وجه الانتباه إلى تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها السابعة والخمسين (A/72/16)، وتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وإنجازها والتوجيهات السياسية (A/72/72)، وتقرير الأمين العام عن التنقيحات المقترحة للأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (المادة السابعة والمرفق) (A/72/73/Rev.1).

٢ - السيدة بيريرا سوتومايور (إكوادور): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن المجموعة تعلق أهمية كبيرة على عمل لجنة البرنامج والتنسيق بصفتها الهيئة الفرعية الرئيسية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المسؤولة عن دعم المهمة البالغة الأهمية المتمثلة في ترجمة الولايات الحكومية الدولية إلى برامج قابلة للتنفيذ. وتقدم لجنة البرنامج والتنسيق توجيهات إلى الأمانة العامة عبر تفسير الولايات التشريعية وتضع الإجراءات التقييمية لتحسين تصميم البرامج وتجنب ازدواجية العمل؛ وهي تجسد القدرة الرقابية الأساسية للجمعية العامة في هذه المجالات. وأعربت عن تقديرها للالتزام المتواصل للجنة البرنامج والتنسيق لتعزيزها المساءلة والرصد والتقييم لنتائج البرنامج، وأيدت التوصيات والاستنتاجات الواردة في التقرير عن أعمال دورتها السابعة والخمسين (A/72/16). وذكرت أن المجموعة تعطي أولوية عالية لعملية تخطيط البرامج من أجل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. ورأت أن تنفيذ إطار أهداف التنمية المستدامة أمر بالغ الأهمية بشكل خاص لأنه يغطي فترات السنتين الست المقبلة ويتصل بكل جانب تقريباً من جوانب منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٣ - وقالت إن المجموعة تؤيد الجهود التي يبذلها مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وقد أوصت المجموعة بأن تطلب الجمعية العامة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية أن تأخذ في الاعتبار التعليقات والإسهامات المقدمة من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، في وضع السياسات واتخاذ

القرارات، ولا سيما في مجالات البطالة في أوساط الشباب، والتطرف والإرهاب، والحوكمة، وحماية النساء والأطفال، والوساطة، ومنع نشوب النزاعات، والسلام والأمن، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وبالنظر إلى أهمية عمليات التقييم في الأمانة العامة، تتوقع المجموعة أن ينفذ المدبرون توصيات واستنتاجات اللجنة بدأب. ولأحظت مع الارتياح مواصلة اللجنة تقديم التقارير إلى وحدة التفتيش المشتركة للنظر فيها، وشجعت الوحدة على تكثيف جهودها الرامية إلى تقديم التقارير ذات الصلة إلى اللجنة، وذلك لتمكينها من تحقيق أهدافها ورصد نجاحاتها.

٤ - وأضافت أنه ينبغي للأمانة العامة أن تستفيد بشكل أفضل من الخبرات الداخلية في إجراء عمليات التقييم في كيانات الأمانة العامة، ولا سيما عن طريق الاعتماد على خبرة الهيئات الرقابية الداخلية والخارجية. كما يجب على الأمانة العامة، عند إعداد موجزات الخطط المقبلة، أن تجري مشاورات على نطاق واسع مع الدول الأعضاء قبل تقديم المقترحات المتعلقة بإصلاح الإدارة إلى الجمعية العامة. وأشارت أخيراً إلى أن المجموعة تعلق أهمية كبيرة على تقرير الأداء البرنامجي باعتباره أداة رئيسية للمساءلة والإدارة تستخدمها الدول الأعضاء والأمانة العامة، وخاصة فيما يتعلق بالدروس المستفادة، مع التشديد على ضرورة أن تتبع النواتج الإضافية بالأساس خلال فترة السنتين من ولايات حكومية دولية.

**البند ١٤٥ من جدول الأعمال: تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/72/120) و A/72/120/Add.1 و A/72/298 و A/72/298/Add.1 و A/72/330 (Part I) و A/72/330 (Part I)/Add.1)**

**البند ١٣٤ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (A/72/295)**

٥ - السيدة مندوزا (وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): عرضت تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن أنشطته التي لا تشمل أنشطته المتعلقة بحفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/330 (Part I) و A/72/330 (Part I)/Add.1)، وقالت إن المكتب قد أصدر، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ٣٧٤ تقريراً من تقارير الرقابة، بينها ٧ تقارير للجمعية العامة و ٣٠ تقريراً من تقارير إغلاق ملفات التحقيق. وتضمنت التقارير ١٨٣ ١ توصية بشأن

٨ - وأردفت أن شعبة التحقيقات قد أجرت تدريبات مهمة للتوظيف، وكانت بصدد القيام بأنشطة تشمل دورات تدريبية وتهدف إلى تعزيز قدرة المنظمة على التحقيق في حوادث الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وبذلت الشعبة أيضا جهودا قوية لتحديد المخاطر ومكامن الضعف في الإدارة التنظيمية، ولترويج ثقافة النزاهة الأخلاقية ومكافحة أنشطة الغش والفساد، التي تمثل تهديدات مالية وتشغيلية جديفة للمنظمة. وسيدعم المكتب الأمين العام في مسؤولياته الرقابية بهدف خلق أمة متحدة قوية وخاضعة للمساءلة، ومحصنة بأعلى مستوى للرقابة الداخلية، ومتمكنة من مهمتها القاضية بتحقيق نتائج موضوعية وفعالة.

٩ - الرئيس: وجه الانتباه إلى تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "حالة وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات في منظومة الأمم المتحدة" (A/72/120) وإلى مذكرة الأمين العام التي يحيل فيها تعليقاته ذات الصلة وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (A/72/120/Add.1). ووجه الانتباه أيضا إلى تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "التقييمات التي تقودها الجهات المانحة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة" (A/72/298) وإلى مذكرة الأمين العام التي يحيل بها تعليقاته ذات الصلة وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (A/72/298/Add.1).

١٠ - السيدة بوليدو تان (رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة): عرضت تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة عن أنشطتها للفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٦ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧ (A/72/295)، فقالت إن اللجنة مسؤولة عن إسداء المشورة للجمعية العامة بشأن امثال الإدارة لتوصيات هيئات مراجعة الحسابات والرقابة، بما في ذلك عن طريق مراقبة الجودة، ومستوى المتابعة، ومعدل تنفيذ تلك التوصيات، بغية تحديد ومعالجة أوجه الضعف في نظام الرقابة الداخلية وأداء البرامج. وفي حين أن هناك تحسنا في معدل تنفيذ توصيات هيئات الرقابة، فينبغي للإدارة مواصلة جهودها الرامية إلى كفالة تنفيذ تلك التوصيات في الوقت المناسب.

١١ - وذكرت أنه، على الرغم من الجهود الملحوظة التي بذلت لتعزيز الإدارة المركزية للمخاطر، ينبغي للأمين العام أن يكفل توفير القدرات اللازمة من أجل تنفيذها الفعال واستدامتها. وتحقيقا لهذه الغاية، اتفقت اللجنة مع توصية مجلس مراجعي الحسابات بأن تقوم الإدارة بوضع خطة تنفيذ مفصلة لجميع عناصر الإدارة المركزية

تحسين الضوابط الداخلية وآليات المساءلة والارتقاء بالكفاءة والفعالية على صعيد المنظمة، تم تصنيف ٢٩ منها بأنها بالغة الأهمية بالنسبة للمنظمة. وقدمت التقارير أيضا تحليلا يغطي فترة ثلاث سنوات، للاتجاهات في توصيات مراجعة الحسابات، مصنفة بحسب العناصر الخمسة المتكاملة للرقابة الداخلية وهي: بيئة الرقابة، والمعلومات والاتصالات، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة والرصد. وفي كل سنة من هذه السنوات، استخدم الجزء الأكبر من التوصيات المتصلة بأنشطة الرقابة، التي تشير إلى طائفة من السياسات والإجراءات والآليات الأخرى المستخدمة، من أجل الحد من المخاطر أثناء تنفيذ البرامج.

٦ - واستطردت قائلة إن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد قرر، بعد استعراضه للتصنيفات الموحدة المخصصة لمراجعة الحسابات، الاستعاضة عن تلك التصنيفات باستنتاجات عامة مصممة على النحو المناسب، ابتداء من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، من أجل تحسين الإبلاغ بنتائج عمليات المراجعة الداخلية للحسابات. ويتمشى استخدام هذه الاستنتاجات مع معايير معهد مراجعي الحسابات الداخليين، كما يتناسب بشكل أفضل مع المجموعة المتنوعة من عملاء المكتب، الذين يعملون في بيئات خطيرة متنوعة، والذين تتنوع مستويات توارخ استحقاق حافظاتهم في نظام الرقابة الداخلية.

٧ - وقد نفذ المكتب عددا من التحسينات بغية تحسين تركيزه والمساءلة بشأن موارده. وشعبة المراجعة الداخلية للحسابات وشعبة التفتيش والتقييم بصدد تنقيح المنهجية لتحديد المخاطر بفعالية أكبر وضمان اتساق خطط عملهما مع استراتيجية المنظمة للإدارة المركزية للمخاطر. وإضافة إلى ذلك، تشارك الشعب الثلاث التابعة للمكتب في أنشطة التثقيف من أجل تمكين الموظفين من الاستفادة التامة من المعلومات الشاملة المتاحة على نظام أوموجا. فعلى سبيل المثال، أنشأت شعبة المراجعة الداخلية للحسابات فريقا عاما لوضع إجراءات موحدة لمراجعة حسابات العمليات المعتادة القائمة على العمليات والقدرات الوظيفية لنظام أوموجا، ولتدريب مراجعي الحسابات على استخدام تقنيات تحليل البيانات. وأدى توليف المعلومات عبر مهام المكتب المتعلقة بالمراجعة والتقييم والتحقيق إلى الحصول على فهم أفضل للصلات اللازمة لتحسين الرقابة، بالتوازي مع تقديم خدمات الإدارة المتسمة بالبصيرة اللازمة لتعزيز المساءلة على المستوى المركزي.

الرغم من التوصية السابقة للجنة في هذا الصدد؛ ولذلك، ينبغي كفالة إجراء مثل هذه الاستقصاءات في المستقبل من قبل جميع شعبه، ومن المكتب ككل.

١٤ - وترى اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة أن حجج المكتب لتأخير إنشاء آلية مركزية لتلقي التحقيقات غير مقنعة. وبدلاً من تنفيذ نظام شامل لتلقي البلاغات كجزء من برنامج إدارة الحالة الذي وضع مؤخراً (GoCase)، قرر المكتب إنشاء نظام من هذا القبيل يقتصر على تلقي البلاغات بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين، باستخدام خطه الساخن القائم، الأمر الذي لا يمكن من الاضطلاع الكافي بوظيفة آلية مركزية لتلقي البلاغات. وبناء عليه، ينبغي للمكتب أن يضع آلية مركزية فعالة لتلقي البلاغات على سبيل الأولوية، تمسها مع التوصيات السابقة للجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ووحدة التفتيش المشتركة، ومجلس مراجعي الحسابات، فضلاً عن قرارات لجنة الإدارة وقراري الجمعية العامة ٢٨٧/٥٩ و ٢٨٣/٧١. كما ينبغي للمكتب أن يضاعف جهوده ملء الشواغر في شعبة التحقيقات.

١٥ - وفيما يتعلق بالإبلاغ المالي، أثنت اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة على الأمانة العامة لمواءمتها معايير المنظمة المحاسبية مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وعلى تحديد الدروس المستفادة التي يمكن الاسترشاد بها في تنفيذ مشاريع مماثلة. وأوصت اللجنة بتزويد نظام أو موحداً بوحدة للمراجعة تراعي احتياجات المكتب من أجل تعزيز نظام الرقابة الداخلية للمنظمة. وفي هذا الصدد، رحبت اللجنة بالتقدم المحرز في تحسين نظام الرقابة الداخلية وشددت على أهمية تثقيف المديرين والموظفين بشأن أهمية الضوابط الداخلية الصارمة. وتعتزم اللجنة في المستقبل إجراء استعراض أكثر شمولاً لبيان الرقابة الداخلية للمنظمة للتأكد من أنه يتضمن جميع العناصر الأساسية، بما في ذلك الأجزاء المتعلقة بنطاق المسؤولية، والغرض من نظام الرقابة الداخلية، وإطار المخاطر والرقابة، واستعراض فعالية النظام. وأخيراً، وفي حين أن اللجنة ترحب بجهود المكتب المتجددة للتصدي للغش والفساد، فهي تعتقد أنه من دون وجود نظام مركزي فعال لتلقي البلاغات، فإنه لا يمكن التصدي لشواغل هيئات الرقابة بشأن نقص الإبلاغ عن الغش.

١٦ - السيدة بيريرا سوتومايور (إكوادور): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأقرت بأهمية الدور الاستراتيجي الذي يؤديه المكتب في تعزيز الرقابة، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨

للمخاطر تحدد بوضوح ما يلزم من جدول زمني ومعالم ومنجزات متوخاة واحتياجات من الموارد ونظام للمساءلة. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى الطابع الدينامي والمتطور للتقييمات المركزية للمخاطر، ينبغي تحديث خطط معالجة المخاطر في الوقت المناسب. ولا تزال اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة تشعر بالقلق إزاء بطء عملية تنفيذ الإدارة المركزية للمخاطر التي تقوم بها الإدارات التي تعتبر رائدة في مجال إدارة المخاطر، مثل المكتب وإدارة الشؤون الإدارية، ودعت المكتب إلى أن يكون قدوة في هذا الصدد.

١٢ - وأضافت أن هناك تقدماً محرزاً في إدارة المخاطر المرتبطة بالتمويل من خارج الميزانية وإدارته، لا سيما من حيث صلتها بالعجز عن تحديد الهيكل المثالي والضوابط المثالية للصناديق الاستثمارية، وإنشائها والحفاظ عليها، مما يؤدي إلى فقدان الأصول أو إساءة استخدامها. وبالنظر إلى واقع الحاجة إلى التمويل من خارج الميزانية، فيجب على المنظمة أن تواصل جهودها الرامية إلى إجراء تقييم كامل للمخاطر ذات الصلة وإدارتها. وقد عقدت اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة عدداً من المناقشات المتعلقة بالمخاطر الناشئة، وتنوي زيادة تركيز الاهتمام على الأخطار التي تهدد الأمن السيبراني والرقمنة خلال الفترة المقبلة المشمولة بالتقرير.

١٣ - وفيما يتعلق بفعالية وكفاءة وأثر أنشطة المكتب، أوصت اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بأن يراجع المكتب قراره بوقف نظام درجات تقييم تقارير مراجعة الحسابات، مع التشديد على ضرورة تحسين الشفافية والموضوعية في درجات تقييم التقرير بدلاً من الاستغناء عنها بالكامل. وأشادت اللجنة بالمكتب فيما يتعلق بنتائج أحدث تقييم خارجي للجودة، والذي قرر فيه المراجع لأول مرة بأن المكتب يمثل بوجه عام لمعايير ومدونة قواعد السلوك لمعهد مراجعي الحسابات الداخليين. ومع ذلك، يجب على المكتب العمل على وضع أهداف ومؤشرات أداء موجهة نحو تحقيق النتائج، مع الاستفادة من تقنيات الإظهار المرئي للبيانات لتحليل الاتجاهات على مر الزمن، وتصوير التقدم المحرز نحو الأهداف، وتحديد المجالات التي تتطلب العمل، وتحديد تفاصيل الإجراءات التي ينبغي اتخاذها. وذكرت أنه ينبغي للمكتب أن يواصل تقديم التقرير لجميع أصحاب المصلحة بشأن نتائج التقييمات الخارجية للجودة، وفقاً لمعايير معهد مراجعي الحسابات الداخليين، كما ينبغي له أن يجعل بعملية التقييم الخارجي للنوعية لشعبة التفتيش والتقييم وشعبة التحقيقات. وحتى اليوم، لم يجر المكتب أي استقصاءات بشأن رضا العملاء، على

من خلال بناء القدرات اللازمة لإنشاء وظيفة تقييم قوية تستند إلى السياسات والمنهجيات الملائمة والخطط والموارد وأفضل الممارسات. كما أعربت عن امتنانها للجهات صاحبة المصلحة التي ساهمت في الموارد الخارجة عن الميزانية لأنشطة التقييم، وحثت الجهات المعنية التي لم تقدم مساهمات من هذا القبيل على القيام بذلك.

١٩ - وقد أصدرت اللجنة توصيات مفيدة للجمعية العامة بشأن الامتثال لمتطلبات مراجعة الحسابات، والإدارة المركزية للمخاطر، وإطار الرقابة الداخلية، وتعبئة الأموال وإدارتها، وإعداد التقارير المالية، وتعزيز وظائف التقييم ومراجعة الحسابات والتقييم. وأقرت بأهمية الجهود التي تبذلها اللجنة لتحسين التنسيق مع الهيئات الرقابية، وشجعتها على الاستفادة من المزيد من فرص التعاون.

٢٠ - وشددت المجموعة على أهمية التبرعات وآليات التمويل الجماعي لإنجاز الولاية، وأيدت إنشاء آلية تهدف إلى تعزيز إتاحة المعلومات بشأن تقييمات الجهات المانحة. وهي تتفق مع وحدة التفتيش المشتركة بشأن الحاجة إلى تنظيم حوار رفيع المستوى بين الجهات المانحة والرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة من أجل تحديد الأولويات المشتركة وإنشاء إطار تقييم لأصحاب المصلحة المتعددين.

٢١ - السيدة بودينمان (سويسرا): تكلمت أيضا باسم ليختنشتاين، وسلطت الضوء على الدور المركزي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في تعزيز حوكمة الأمم المتحدة وأدائها لعملها، والحاجة إلى أن تكون وظيفة الرقابة الداخلية قوية، لتعزيز مساءلة المنظمة وشفافيتها وقدرتها على الوفاء بولاياتها، تمشيا مع أهداف مبادرة الأمين العام لإصلاح الإدارة.

٢٢ - ولتقديم أعمال رقابية قيّمة، دعت إلى احتفاظ المكتب بدرجة مناسبة من الاستقلال الحقيقي والمفترض عن الإدارة في الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وفي هذا الصدد، اتفق الوفدان مع اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بأنه ينبغي للمكتب تحقيق توازن مناسب بين ضرورات إسداء المشورة للإدارة والحفاظ على الاستقلال التشغيلي.

٢٣ - ووجود نهج يركز على المخاطر إزاء الرقابة أمر أساسي. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب تشجيع الإدارة لتتأكد من أن التحديد والإدارة المنهجين للمخاطر أصبحا طريقة عمل معيارية. وأضافت أنها

باء، وشجعت موظفي المكتب على تنفيذ ولايته بفعالية، تمشيا مع قرارات الجمعية العامة والتعليمات الإدارية للأمين العام ذات الصلة.

١٧ - وأشارت إلى مختلف التوصيات الصادرة عن المكتب المتصلة بجملة أمور منها الوفورات في التكاليف، واسترداد المدفوعات الزائدة، والمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة، والتي بلغت آثارها المالية ١٦ مليون دولار. ورحبت أيضا بالمبادرات التي اضطلع بها المكتب لتعزيز وظائفه وتشجيع التعاون والتنسيق مع هيئات الرقابة الأخرى، مما يكتسي أهمية حاسمة لضمان مستويات عالية من المهنية والكفاءة والحد من الفجوات والازدواجية والتداخل في العمل الرقابي. وينبغي للمكتب أن يواصل تعاونه مع الكيانات في شبكته المهنية، ولا سيما تلك التي تركز على مراجعة الحسابات والتقييم، مع الالتزام بالمعايير المهنية الدولية في هذين المجالين. وذكرت أن قيمة عمل المكتب تتعزز إلى حد كبير عبر إعداد الأدلة والمبادئ التوجيهية المتعلقة بجميع جوانب عمله واستخدامها؛ وإنشاء وتشغيل منتديات تشاورية؛ وبناء القدرات من خلال التدريب والتوظيف. واستدركت قائلة إن المجموعة تشعر بالقلق إزاء معدل الشغور في شعبة التحقيقات، الذي بلغ ٢١,٢ في المائة حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧، مما يعيق قدرة المكتب على الاضطلاع بمهام التحقيق. ولذلك فإن المجموعة تتفق مع اللجنة بشأن حاجة المكتب إلى وضع استراتيجيات توظيف مبتكرة على سبيل الأولوية.

١٨ - وأثنت على التزام المكتب بتنفيذ الإدارة المركزية للمخاطر، حيث حثت الإدارة العليا على قيادة هذا الجهد بنشاط لكفالة أن تصبح إدارة المخاطر هي الطريقة المعيارية لمزاولة العمل. وذكرت، في هذا الصدد، أنها توقع إعادة تقييم واقعية الجداول الزمنية المحددة في خطط العمل المعتمدة في حزيران/يونيه ٢٠١٥ والمتعلقة بالمخاطر. وبينما أسفر تقييم قدرات التقييم عبر المنظمة عن نتائج متباينة، فإن التقدم المحرز في تعزيز وظائف التقييم والزيادة في عدد الكيانات التي لديها سياسات وخطط تقييم أمور مشجعة. وتوقعت أن يركز المكتب على معالجة القيود التي واجهها في إعداد تقريره ذي الصلة (A/72/72) بغية تقديم صورة دقيقة عن قدرات التقييم في منظومة الأمم المتحدة. وبما أن بعض الكيانات تفتقر إلى الخبرة والموارد وسياسات التقييم المطلوبة للاضطلاع بفعالية بأنشطة التقييم، فقد دعت المجموعة إلى تخصيص موارد كافية لمثل هذه الأنشطة، ووضع سياسات تقييم في جميع كيانات الأمم المتحدة. وأعربت عن ثقتها بأن الأمين العام سيسعى إلى كفالة الاستقلال التشغيلي للمكتب



تتفق مع مجلس مراجعي الحسابات بشأن ضرورة قيام الأمانة العامة بوضع خطة تنفيذ مفصلة لجميع عناصر الإدارة المركزية للمخاطر.

٢٤ - وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير، إلا إنه ينبغي للمكتب مضاعفة جهوده الرامية إلى منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين وكفالة حماية المدنيين. وقالت إنها تتفق مع التوصية السابقة للجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بأنه ينبغي للمكتب أن يحدد الضوابط الإدارية المعنية التي يتعين تطبيقها في بعثات حفظ السلام منذ البداية، ورصد فعاليتها لدى تشكيل عمليات جديدة. ومن شأن هذا الأمر أن يعزز قدرة المنظمة على منع حالات الانتهاك، بالإضافة إلى الحد من الحاجة إلى التحقيق في مثل هذه الحالات. وعلاوة على ذلك، يجب أن تتوافر للمكتب الموارد الكافية والقدرات اللازمة للتحقيق في الادعاءات في الوقت المناسب من أجل مساءلة الجناة.

٢٥ - السيدة نورمان تشاليت (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الجهود التي يبذلها المكتب للتصدي للغش والتبديد وسوء الإدارة أمر حيوي لاستدامة وفعالية الأمم المتحدة. وأثنت على المكتب لمراجعته وتحقيقاته، التي أجراها في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، بشأن قضايا الغش والفساد على مستوى عال، ولتعزيزه الاستجابة العملية الاستباقية في المجالات الشديدة الخطورة مثل الاحتيال في مسائل التأمين الطبي والمنح واحتيال الشركاء المنفذين. بيد أنه ينبغي الاضطلاع بمزيد من الجهود للمعالجة الشاملة للنقص في الإبلاغ عن الاحتيال.

٢٦ - وأشارت إلى نجاح المكتب في تخفيض متوسط الوقت المستغرق لإكمال التحقيقات من أعلى مستوى بلغته في مدة ٢٣ شهراً عام ٢٠١١ إلى الإطار الزمني الحالي الذي يبلغ ١٠ أشهر، وشجعت المكتب على مواصلة العمل صوب هدفه المتمثل في إكمال التحقيقات خلال ستة أشهر. وبيّض توثيق ٣١ من الادعاءات المدعومة بالأدلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير أهمية إجراء التحقيقات على وجه السرعة. وإضافة إلى ذلك، ينبغي للمكتب أن يواصل التحقيق في الادعاءات ضد موظفي الأمم المتحدة المتعلقة بسوء السلوك، ولا سيما الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وأن يعمل مع سائر كيانات الأمم المتحدة لتعزيز قدرات التحقيق على نطاق المنظمة في هذا المجال. كما يجب على المكتب مواصلة العمل مع مكتب الأخلاقيات لتعزيز التنسيق والتعاون في تنفيذ سياسة الأمين العام بشأن الحماية من الانتقام والتحقيق في المسائل المتصلة بالانتقام في الوقت المناسب. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب ملء الشواغر في شعبة التحقيقات في المقر وفي المكاتب الإقليمية على سبيل الأولوية.

٢٧ - ورحبت بالنتائج الإيجابية لتقييم الجودة الخارجي لشعبة المراجعة الداخلية للحسابات التابعة للمكتب، وشجعتها على تحسين استخدامه لتحليل البيانات من أجل إدارة المخاطر وضمان الاستخدام الأمثل للمعلومات المتاحة من خلال نظام أوموجا. كما ينبغي للمكتب أن يعزز قدرته على إجراء عمليات مراجعة للأداء. وفي هذا الصدد، لاحظت مع التقدير جهود المكتب لاستخدام التقييمات من أجل تعزيز التغيير التنظيمي الهادف والتنفيذ الفعال والكفؤ للولايات. وأخيراً، قالت إن وفد بلدها يبقى ملتزماً بتعزيز الاستقلال التشغيلي للمكتب، بما في ذلك منحه قدر أكبر من السلطة والمرونة فيما يتعلق باستخدام موارده، وأثنت على جهود المكتب في تحديث مبادئه التوجيهية وبروتوكولاته المتعلقة بإسداء المشورة للإدارة بشأن الحالات الخاضعة للمراجعة أو التحقيق.

٢٨ - السيد لوكسين (الفلبين): قال إن وفد بلده يدعم دور المكتب في تعزيز ثقافة المساءلة والشفافية والكفاءة والحوكمة الرشيدة. وفي حين أنه يجب الحفاظ على الفصل بين هيئات الرقابة الداخلية والخارجية لضمان الإشراف الفعال، فالتعاون بين تلك الهيئات يظل أمراً بالغ الأهمية للنجاح في تنفيذ ولاياتها. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالنتائج الإيجابية لتقييم الجودة الخارجي لشعبة المراجعة الداخلية للحسابات التابعة للمكتب، وأثنى على جهود المكتب في تشجيع موظفي شُعْبِهِ على تبادل أفضل الممارسات من أجل تعزيز الوفاء بولاياتها. وقد أدى هذا التعاون إلى تحسين نوعية التوجيهات المقدمة إلى الجمعية العامة وقيادة الأمم المتحدة، ومثل بديلاً قيماً للعقلية المتفوقة.

٢٩ - وأشار إلى توصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة لتحسين فعالية المكتب في مكافحة الغش والفساد، فقال إنه يتوقع أن يتخذ المكتب خطوات لمعالجة الحاجة إلى آلية مركزية لتلقي البلاغات، ويتطلع إلى معرفة المزيد عن جهود المكتب في هذا الصدد خلال المشاورات غير الرسمية. وإضافة إلى ذلك، لاحظ تأييد اللجنة لجهود المكتب في تكييف عملياته مع متطلبات خطة عام ٢٠٣٠، ولا سيما قرار شعبة التفتيش والتقييم القاضي بإدراج استعراضات أهداف التنمية المستدامة في تقييماتها وتحديد الدعم المقدم للأهداف باعتباره أحد مجالات التركيز التي تنطوي على مخاطر عالية بالنسبة للمنظمة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠:١٦.